الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
23 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن ..... (إستونيا)

المحتويات

المناقشة العامة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org) .

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17289 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

المناقشة العامة *(تابع)*

١ - **السيد بلانشارد** (كندا): تكلم باسم أستراليا ونيوزيلندا وبلده، فقال إن تقدما كبيرا قد أحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال السنتين الماضيتين. ويجب أن يكون الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة في طليعة الجهود الجماعية بوصفه أكثر الطرق فعالية للقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار الشامل وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ولقد فُقد ما يقدر بـ ٢٨ تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بسبب عدم نجاح أي بلد في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتستحق النساء والفتيات نفس الفرص المتاحة للرجال والفتيان، كما يجب أن تعاملن على قدم المساواة معهم.

٢ - وأضاف قائلا إن الوفاء بالتزام عدم ترك أي أحد خلف الركب يستوجب إيلاء المزيد من الاهتمام إلى أشد الناس فقرا وضعفا. وبناء على ذلك، يجب إيلاء أقصى درجات الاهتمام للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أيضا تركيز الجهود والموارد على أقل البلدان نموا لضمان عدم تخلفها عن الركب، كما يجب الاعتراف بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والتصدي لها.

٣ - وإن شخصا واحدا من كل سبعة أشخاص يعاني من إعاقة ما على الصعيد العالمي؛ وغالبا ما يتضرر هؤلاء وأسرهم من الفقر بشكل غير متناسب. ويجب التصدي للعوائق التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يكفل أن يستفيدوا مع أسرهم من عمليتي التغيير والتنمية وأن يكونوا من قادة هاتين العمليتين ومن عوامل تحقيقهما.

٤ - وأضاف أن أهداف التنمية المستدامة تنطبق على جميع البلدان دون استثناء. وأن كندا وأستراليا ونيوزيلندا توجه الكثير من عمليات تنفيذ الأهداف على الصعيد المحلي نحو الشعوب الأصلية في البلدان الثلاثة، التي تُترك في أغلب الأحيان في مؤخرة الركب، ونحو تعزيز الشمول والتعددية والتعايش السلمي في مجتمعاتهم التي تشهد تنوعا متزايدا. كما أن تلبية حاجة البشر إلى قدر أكبر من المساواة وإلى العمل اللائق قد تمثل محورا للتركيز من خلال السياسات الرامية إلى توسيع نطاق فرص الأعمال التجارية وإيجاد وظائف جيدة بأجور جيدة وتحقيق النمو الاقتصادي الفعلي الذي يستفيد منه جميع المواطنين، وليس فقط الأكثر ثراءً. وفي هذا الصدد، ستواصل كندا وأستراليا ونيوزيلندا السعي إلى تطبيق خطة تدريجية، مع تشجيع تحرير التجارة بشكل مجد، لكفالة التمتع بفوائد التجارة على نطاق واسع في كل مجتمعاتها. كما أكدت البلدان الثلاثة من جديد الأهمية التي توليها لمنظمة التجارة العالمية.

٥ - واستطرد قائلا إن هناك أهمية محورية لإقامة شراكات جديدة ينخرط فيها المواطنون والحكومة على جميع مستوياتها والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وثمة ضرورة مماثلة للتعاون مع القطاع الخاص، مع التشجيع على زيادة التركيز على الاستدامة وتعبئة تريليونات الدولارات المطلوبة من أجل مستقبل مستدام للجميع. وإن الحاجة إلى إقامة شراكات متعددة الأبعاد تتجلى بأوضح صورة في التصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ. وستواصل أستراليا ونيوزيلندا وكندا الكفاح من أجل تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يعتبر الخطة العالمية الوحيدة التي يمكن أن تكلل بالنجاح بصورة واقعية. وعلى كل شخص أن يتحمل مسؤوليته تجاه الأجيال القادمة؛ ولن تفرط أستراليا ونيوزيلندا وكندا في الفرصة التاريخية لبناء اقتصادات نظيفة ومتنامية واستشرافية.

٦ - واختتم قائلا إن أستراليا ونيوزيلندا وكندا قدمت دعمها الكامل للمساعي التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة وجعل نظمها الإدارية أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة. وينبغي أن يكون هناك المزيد من النساء في المناصب العليا ويجب توجيه محور تركيز عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧ - **السيد باديا** (كوستاريكا): شدد على أهمية كفالة الروابط فيما بين أهداف التنمية المستدامة. وقال إن القضاء على الفقر يجب تناوله من منظور متعدد الأبعاد. وأضاف أنه لا يمكن أن تبين مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما نصيب الفرد من الدخل، قدرات فرادى البلدان على التغلب على الفقر، وضمان الحصول على العمل اللائق، والقضاء على التفاوت في الدخل، والتمكين الفعلي للمرأة، والتغلب على مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٨ - وأردف قائلا إن بلده يولي أهمية كبيرة لتعزيز الحوكمة الرشيدة، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات الضريبية والتجارية، مما من شأنه أن يمكّن من تعبئة الموارد الإنمائية وتحقيق إعادة توزيع الثروة بصورة مناسبة وتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية للأعمال التجارية. ويرحب بلده بما يمثله التعلم من الأقران من مساهمة قيمة في مجال المسائل

المالية. وبغية تنفيذ استراتيجيات دائمة لتحقيق التنمية المستدامة، من الضروري تعزيز الحوكمة الشفافة الخالية من الفساد. ولذلك فإن من المهم الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة ومنعها، وتعزيز المبادرات المشجعة على إرساء الحكومة المفتوحة وتحقيق المساءلة والامتثال للمعايير الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٩ - وأضاف أن بلده يسعى إلى تعزيز الرؤية الطموحة المتعلقة بالبيئة ومكافحة تغير المناخ. ومن هذا المنطلق، فإنه يود أن يقدم خبرته في مجال حفظ الغابات وتوليد الطاقة المتجددة كجزء من عملية إزالة الكربون تماما من الاقتصاد. ومن الضروري تعزيز الإجراءات والالتزامات المشتركة الواردة في إطار اتفاق باريس وتجسيدها في لغة مشاريع قرارات اللجنة.

١٠ - واستطرد قائلا إن بلده يقر بأهمية استراتيجية الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتتواءم مع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وضمان تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وتجنب الازدواجية في عمل الوكالات. وسيكون من الأهمية بمكان إدماج رؤية متعددة الأبعاد للتنمية تتجاوز نصيب الفرد من الدخل لإعادة هيكلة التصنيفات القطرية والاستجابة بصورة أفضل للقدرات الفردية والقيود الخاصة بكل بلد، وذلك باتباع المبادئ التوجيهية للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١١ - وأضاف أنه يجب إعادة النظر في دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل. وثمة حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة للنهوض بتلك الاحتياجات على نحو فعال من خلال التعاون الدولي، ولا سيما في مجالات بناء القدرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا ودعم إرساء هياكل أساسية مستدامة والحصول على التمويل من أجل التنمية المستدامة.

١٢ - واسترسل قائف إن بلده يؤكد أهمية تعزيز إمكانية الحصول على بيانات مصنفة عالية الجودة بالنسبة للبلدان النامية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة ورصد التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. وهناك أيضا حاجة إلى زيادة التعاون الدولي في مجال دعم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، الوطنية منها والدولية، في مجال التنمية المستدامة.

١٣ - **السيدة تشرينغ** (بوتان): قالت إنه في الوقت الذي ينبغي فيه قطع شوط طويل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن التزام الأمين العام بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يعد مصدرا للتشجيع.

١٤ - ومضت قائلة إن بلدها سيطلق في عام ٢٠١٨ خطته الإنمائية الخمسية الثانية عشرة، التي أدمج فيها أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وقد اعتُبر بلدها مؤهلا للخروج من فئة أقل البلدان نموا؛ وسيجري انتخاباته البرلمانية الثالثة في عام ٢٠١٨ بينما تقوم الجهات المانحة بالتقليص التدريجي للمساعدة التي تقدمها بسبب القدر المتواضع من النجاح الذي تحقق. وسيكون بالتالي لتعزيز الشراكة العالمية ووسائل التنفيذ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، أهمية بالغة في كفالة الانتقال السلس.

١٥ - واختتمت قائلة إنه قد يتعين على بلدها التركيز على أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالاقتصاد، وهي الأهداف ٧ إلى ١٠. فمن شأن تطوير قطاع خاص قوي، بما يشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء الهياكل الأساسية القوية والمرنة أن تمكّن بلدها من تحقيق الأهداف المتبقية. ولذلك، يناشد بلدها شركاءه في التنمية تقديم الدعم في تلك المجالات وإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا وتفعيله على نحو كامل ومبكر.

١٦ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد إلى حد كبير على تيسير الوسائل اللازمة للتنفيذ في البلدان النامية، الأمر الذي يتطلب توفير الدعم والتضامن الدوليين بصورة أكثر فعالية. وتقوم الأمم المتحدة بتنسيق وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويمثل القضاء على الفقر التحدي الأكبر من بين التحديات المشتركة الكثيرة. وينبغي أن يتناول التقرير المقبل للأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاحتياجات والأولويات الوطنية والإقليمية. وينبغي أن تسهم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية إسهاما رئيسيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز قدرات البلدان النامية.

١٧ - ولن يكتب النجاح للتنمية المستدامة والسلام ما لم يتحققا معا. ولقد تصاعدت حدة النزاعات والتطرف والحروب في السنوات

الأخيرة، واستمرت في إلحاق الضرر بمنطقة الشرق الأوسط، مما دفع الملايين إلى الوقوع في براثن الفقر المدقع. ويجب معالجة الفقر، وغيره من الاحتياجات والتحديات، من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار الإقليميين وأهداف التنمية المستدامة. ويعد إرساء نظام تجاري عالمي يستند إلى القواعد ويكون مفتوحا وغير تمييزي وغير مسيس ومنصف ومتعدد الأطراف ويسهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة أمرا لا غنى عنه، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

١٨ - وقال إن الخطة الإنمائية الوطنية السادسة لبلده تركز على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أفضت الجهود الوطنية إلى إحداث تغيير إيجابي في مؤشر التنمية البشرية في السنوات الأخيرة، كما تحسن مؤشر ليغاتوم للازدهار في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٣. وأحرز تقدم أيضا في بعض غايات الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، مما أسفر عن انخفاض معدل سوء التغذية لأكثر من ٦٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة. وحيث إن الصحة العامة تعد أولوية رئيسية، أطلقت حكومته برنامجا رئيسيا جديدا يرمي إلى توفير التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك قبل الموعد المحدد لتحقيق الغاية المتصلة بالهدف المعني بخمس سنوات، حيث إن أكثر من ٩٠ في المائة من السكان يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وإن أكثر من ٤٠ في المائة من السكان يستفيدون من المرافق البلدية الحديثة لمعالجة المياه المستعملة.

١٩ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تسعى أيضا إلى القضاء على الأمية وتوفير التعليم العام المجاني. وتسهم الجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إسهاما كبيرا في التعليم، حيث تقدم ١٢ في المائة من خدمات التعليم العام و ٨٥ في المائة من خدمات التعليم العالي و ٦٥ في المائة من خدمات التدريب التقني والمهني والتدريب على المهارات.

٢٠ - واختتم قائلا إنه لا تزال الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ تشكل تحديا مشتركا؛ ولم تنجح الجهود التي تبذلها حكومته للتخفيف من الانبعاثات، لاسيما بسبب أثر الجزاءات الانفرادية الجائرة. وعلى الرغم من تلك الظروف، وضع بلده خططا وبرامج تهدف إلى الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، وسيجري تنفيذ خطط التنمية الوطنية مع إيلاء الاعتبار الواجب لاتباع نهج مقاوم لتغير المناخ في جميع جوانبه. وإن تدهور الأراضي، والتصحر واستصلاح الأراضي والتلوث وتدمير الموائل وارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ وندرة المياه والعواصف الترابية والرملية والهلاك الجماعي للكائنات الحية البحرية تعد جميعها من التحديات الإقليمية؛ ويواصل بلده السعي إلى إيجاد فرص للتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل وضع إطار فعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي.

٢١ - **السيد دجاني** (إندونيسيا): قال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فقد تعثرت وتيرة تحقيق العديد من الغايات. فما زال هناك أعداد هائلة من الناس يعيشون في الفقر، مع حصولهم بصورة محدودة على الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية. ويشكّل تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر تهديدا للدول الأرخبيلية والجزرية الصغيرة النامية. ويتعين على المجتمع العالمي العمل بصورة أكثر جدية لمعالجة هذه الشواغل، مع مراعاة الترابط بين جميع عناصر الخطة.

٢٢ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من قيام العديد من البلدان بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمحلية، فإن تلك الجهود وحدها ليست كافية، بالنظر إلى الطابع العابر للحدود للتحديات وإلى تشتت الموارد اللازمة للتنفيذ. وينبغي للجنة أن تؤدي دورا رئيسيا في عمل الجميع جنبا إلى جنب من أجل التصدي للتحديات بطريقة مبتكرة على عدة جبهات رئيسية. ولا بد من تعزيز الشراكة العالمية وتنشيطها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن تعمل الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية، جنبا إلى جنب. وعلى الصعيدين الوطني والمحلي، لا بد من إقامة تعاون وثيق بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والأوساط الأكاديمية والسكان المحليين. وينبغي للجنة أن تعزز جهود التآزر والتضافر والتكامل فيما بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه يجب ضمان الاتساق في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث إنها التزامات مترابطة وقد تكون متداخلة. وفي هذا الصدد، سجل بلده في حزيران/يونيه ٢٠١٧، في المؤتمر المعني بالمحيطات، ١٢ التزاما طوعيا لمنع المزيد من التدمير للمحيطات، بما في ذلك المبادرات المتصلة بأنشطة الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه،

والحد من الحطام البلاستيكي بوصفه أحد الملوثات البحرية الرئيسية، وحفظ الموارد البحرية واستدامتها.

٢٤ - وينبغي للجنة أن تعزز مناقشة سبل تحسين التنسيق والتعاون بشأن الهجرة الدولية والحراك البشري، بما في ذلك حماية العمال المهاجرين. كما ينبغي لها أن ترصد تنفيذ جميع الالتزامات لضمان تقديم الدعم اللازم لتحقيق الأهداف المحلية، مع مراعاة الاحتياجات والتحديات المحددة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٢٥ - وأضاف قائلا إن كفالة توفير ما يكفي من القدرات والموارد شرط أساسي لتحقيق الالتزامات المتفق عليها دوليا والمتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال إلقاء نظرة ثاقبة على القدرات والموارد العالمية، يمكن للجنة أن تكفل تدارك أي نقص في القدرات و/أو الموارد. ويعد الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا هاما آخر للتمويل من أجل التنمية، بالاقتران مع الموارد المحلية.

٢٦ - وقد أنشأ بلده، بموجب مرسوم رئاسي، أمانة ومؤسسات تعنى بتنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز من خلال نهج يتسم بتعدد أصحاب المصلحة.

٢٧ - **السيدة فلوريس** (بنما): قالت إن التعاون المتعدد الأطراف أمر بالغ الأهمية في الظروف الدولية المعقدة والصعبة وفي خضم إصلاحات منظومة الأمم المتحدة، ولا يقتصر ذلك على الموارد الاقتصادية فحسب بل يشمل أيضا بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات. ومن أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، يجب تلبية احتياجات البلدان النامية. وتواجه البلدان النامية المتوسطة الدخل تحديات هائلة، ولا سيما ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة. ويتسم وضع خطة عمل متكاملة للتعاون مع تلك البلدان بأهمية كبيرة، شأنه شأن وضع مقاييس تعكس الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والتنمية. وأضافت قائلة إن بلدها يدعو إلى الاعتراف بالبلدان المتوسطة الدخل باعتبارها جهات مستفيدة من التعاون من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة دورها المتزايد في تقديم التعاون. وقد اكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب زخما متزايدا، وينبغي أن يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ويعززه بدلا من أن يحل محله.

٢٨ - وأشارت إلى أن الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا في كوبا وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية تبرز الحاجة إلى زيادة التضامن والمساعدة المتبادلة بين البلدان. ولا بد من تنفيذ اتفاق باريس من أجل تحقيق هذه الأهداف. وبات أثر تغير المناخ أكبر من أي وقت مضى، ولن تتمكن أي دولة أو مجتمع تجنب آثاره.

٢٩ - وأردفت قائلة إن بلدها لم يغير موقفه بشأن الحوكمة الاقتصادية العالمية، ويشدد على أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار ووضع المعايير. ويجب أن يستمر العمل على تعزيز الشفافية المالية للنظام العالمي: فإساءة استعماله ليست نتيجة لتشريعات أو سياسات أي بلد بمفرده، بل هي بالأحرى نتاج اقتصاد عالمي غير أخلاقي يعمل على حساب أضعف الناس في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تتواصل الجهود الرامية إلى القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، لا سيما مكافحة التهرب من دفع الضريبة والفساد، عن طريق تعزيز اللوائح المحلية وزيادة التعاون الدولي.

٣٠ - **السيدة كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يرحب برؤية الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة لخدمة شعوب جميع البلدان على نحو أفضل؛ ويتعين على اللجنة أن تأخذ تلك الرؤية على محمل الجد. وأضافت قائلة إن بلدها على ثقة في أن العمل المشترك ومناصرة الإصلاحات الجريئة حقا هو السبيل لأن تنهض الأمم المتحدة كقوة أكبر وأعظم وأكثر فعالية وعدلا من أجل خدمة السلام والوئام في العالم.

٣١ - وأشارت إلى أن اللجنة لا يمكنها تجاهل الدعوات إلى الإصلاح أو التمسك بطرق العمل المتبعة في الماضي. ويجب أن تركز وقتها وطاقتها على العمل الذي ينتج أثرا حقيقيا. وهناك الكثير من الكلمات وما لا يكفي من العمل؛ والكثير من التسييس وما لا يكفي من النتائج. ويجب بذل الجهود من أجل الحد من التداخل والازدواجية، وإصدار عدد أقل من التقارير، وإجراء مفاوضات أقصر وأكثر فعالية تفضي إلى نتائج حقيقية. والموارد محدودة ولا يمكن إهدارها على قرارات ومفاوضات واجتماعات ومؤتمرات وتقارير عفا عليها الزمن وغير مناسبة وغير فعالة. وعلى الرغم من أن اللجنة قد أحرزت تقدما في عام ٢٠١٦ في محاولاتها الرامية إلى الإبقاء على جدول أعمال محدد ينطوي على أقل فترات تمديد ممكنة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وعلى وجه التحديد، ينبغي إحراز تقدم جوهري في إطار بنود جدول الأعمال، وتبسيط القرارات وتوحيدها من أجل الحد من تعدد المفاوضات بشأن المسائل ذات الصلة. ويجب احترام المواعيد النهائية لتقديم

القرارات واختتام المفاوضات، والتأكد من أن اللجنة قد اختتمت أعمالها بكفاءة وفي الوقت المحدد.

٣٢ - وقالت إن وفد بلدها، من جانبه، لن يتفاوض على مشاريع القرارات بعد الموعد الرسمي لاختتام دورة اللجنة، في اجتماعات غير رسمية أو دون مراعاة ما قد يترتب على ذلك من آثار في الميزانية البرنامجية. وإذا عادت اللجنة إلى ممارساتها القديمة العقيمة، فإن بلدها لن يكون أمامه خيار سوى الاعتماد على التصويت لمعارضة مشاريع القرارات التي تتسم بالتكرار أو تتضمن عبارات تمثل خطوطا حمراء معروفة جيدا. وهو لا يرغب في أن يسلك ذلك المسار، بل يفضل العمل مع جميع الوفود على ترشيد جدول الأعمال من أجل تحقيق أكبر أثر ممكن في مجال المسائل الاقتصادية الإنمائية المهمة للجميع. إلا أن جميع الوفود يجب أن تعمل معا على تعظيم الموارد بحكمة من أجل تحقيق تلك الأهداف. وإن الإصلاح الجريء يعني ترك السبل القديمة والمهدرة للموارد.

٣٣ - وقالت إن مشاريع قرارات اللجنة ينبغي أن تكون متسقة مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والاتفاقات المتعددة الأطراف المبرمة مؤخرا لتحقيق التحول، التي تشكل جوهر ولاية الأمم المتحدة الإنمائية. ويؤمن بلدها إيمانا راسخا بأن الدول الأعضاء يمكن بل وينبغي أن تعمل معا على وضع حلول ملموسة للتحديات الصعبة. ويمثل التواصل المبكر والمتكرر مفتاح النجاح. ومن المؤكد أن الاتفاق لن يكون عالمي الطابع، ولكن ينبغي التوصل إلى حلول توفيقية لتجنب تكرار المواجهات بشأن المسائل التي لا يمكن التوصل بخصوصها إلى توافق في الآراء حتى مع توفر أفضل النوايا.

٣٤ - **السيد ماديسا** (بوتسوانا): قال إن من الضروري الإسراع بتنفيذ خطة ٢٠٣٠. وتغير المناخ من أكبر المخاطر التي تهدد تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مع ما يخلفه من آثار سلبية تشمل انخفاض الإنتاج الزراعي وزيادة انعدام الأمن الغذائي والإجهاد المائي. وفي هذا الصدد، قال إن بلده يؤكد مجددا التزامه باتفاق باريس.

٣٥ - وفي ضوء مواطن الضعف التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية، من الأهمية بمكان تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ بالتزامن مع خطة عام ٢٠٣٠؛ وتتسم المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم المالي بأهمية كبيرة للتخفيف من الآثار الواقعة على تلك البلدان نتيجة عدم إمكانية الوصول إلى البحر. وإن إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي من خلال تيسير صادراتها من السلع والخدمات يستلزم تطوير البنية التحتية وتحرير التجارة ومواءمة قواعد المنشأ والعبور.

٣٦ - وقال إن وفد بلده يسره أن تتزامن الدورة الحالية مع عملية النظر كل سنتين في البند ٢١ (د) من جدول الأعمال المعنون ''التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل''، لأن تلك البلدان تمثل ٧٠ في المائة من سكان العالم، وثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٧٣ في المائة من فقراء العالم. وبدون تحسين التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وهذه البلدان، قد تنزلق تلك البلدان إلى وضع الدول المنخفضة الدخل وتفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - وأضاف أن وفد بلده يشدد على أهمية متابعة تقرير الأمين العام المعنون ''التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي'' (A/72/64). وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا تزال أفريقيا أقل مناطق العالم موصولية، وهي من ثم غير قادرة على جني الفوائد الكاملة لثورة تكنولوجيا المعلومات التي تشكل عاملا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج القارة إلى مزيد من الاستثمارات الخارجية في البنية التحتية للتكنولوجيا وخدماتها وفي ما يتصل بها من تنمية المهارات والمحتوى.

٣٨ - **السيد سلام** (لبنان): قال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من شأنه أن يضغط على القدرات المالية والمؤسسية والبشرية لمعظم البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛ وسيكون دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من ثم بالغ الأهمية في مساعدة تلك البلدان على تنفيذ الخطة ومواءمتها حسب خططها الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن الاستعراض الجديد الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية (قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣) من شأنه أن يوفر إطارا لا غنى عنه.

٣٩ - وأضاف أن الدعوة التي يوجهها القرار إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز التنسيق مع جهود المساعدة الإنسانية وبناء السلام التي تبذل على الصعيد الوطني في البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية وحالات النزاع وما بعد النزاع تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلده بسبب تدفق أكثر من ١,٢ مليون لاجئ من الجمهورية العربية السورية. وقد أدى هذا التدفق الهائل إلى تفاقم التحديات القائمة وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة البطالة وارتفاع مستويات الفقر وإرهاق البنية التحتية. ولذلك، فإن التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لتلبية احتياجات اللاجئين

والمجتمعات المستضيفة لهم. وقد وقعت حكومة بلده ومنظومة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إطارا استراتيجيا جديدا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ يعكس نهج ”لبنان ككل“ في ضوء التحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها بلده والولايات المتعددة التي تعمل الأمم المتحدة بموجبها في البلد. ولذلك الإطار الجديد أهمية بالغة في الاستفادة من خبرات الأمم المتحدة ومواردها بينما يواجه بلده التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتحديات في مجال الحوكمة، التي تهدد استقراره.

٤٠ - واختتم كلامه قائلا إن انسكاب النفط في البحر الذي نجم عن تدمير إسرائيل صهاريج تخزين النفط في محطة الجية في تموز/يوليه ٢٠٠٦ والحصار العسكري الذي تفرضه لا يزالان يؤثران على صحة البشر والنمو الاقتصادي والجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في بلده. وحث المجتمع الدولي على اعتماد قرار آخر بشأن هذا الموضوع في الدورة الحالية، يدعو إسرائيل إلى تحمل المسؤولية عن تكاليف إصلاح الضرر.

٤١ - **السيد بلاساي** (تايلند): قال إن تحقيق جميع الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ سيكون ضربا من المستحيل بوتيرة التنفيذ الحالية. ويجب ضمان إحراز تقدم متوازن في جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي أن تسترشد جميع الجهود الإنمائية الوطنية بنهج للتنمية محوره الإنسان، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. ويسعى بلده إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشعب ويدعم مشاركة القطاع الخاص في تعزيز الاستدامة. ويعمل أيضا على تمكين المجتمعات المحلية من إيجاد حلول محلية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

٤٢ - وأضاف أن حكومة بلده، في إطار جهودها الرامية إلى معالجة التفاوت المتزايد، تنفذ سياسة لتعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء اقتصاد مبتكر قائم على أساس القيمة. واستحدثت أيضا نظاما للتأمين الصحي الشامل، يستفيد منه الآن قرابة ١٠٠ في المائة من السكان، ونظاما تعليميا يوفر تعليما مجانيا على مدى ١٥ عاما لجميع الفتيان والفتيات التايلنديين. وقد جرى توسيع نطاق كل من النظامين ليشمل فئات متنوعة من المهاجرين. وقال إن حكومة بلده تعطي الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وتواصل تعزيز فرص حصول المرأة على التمويل وفرص العمل، ولا سيما النساء الريفيات والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة.

٤٣ - وقال إن بلده ملتزم بالجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، ويفي بالتزاماته بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتُنفذ مبادرات أخرى من أجل تعميم مراعاة إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في التشريعات والسياسات الوطنية. وفي ضوء الدور البالغ الأهمية للتعاون الدولي في ذلك المجال، قدم بلده تبرعات بشكل منتظم إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للتأهب للأمواج السنامية والكوارث والعوارض المناخية في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وقد وتعهد مؤخرا بدفع مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار للمساعدة في جهود الإغاثة الجارية في أعقاب إعصار إيرما.

٤٤ - ورحب في ختام كلمته بنتائج المنتدى الثاني لتمويل التنمية من أجل النهوض بخطة عمل أديس أبابا، وشدد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعبئة الموارد المحلية التي تتحقق من خلال الحكم الرشيد، والشراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين المحلي والدولي، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ويشارك بلده في التعاون التقني ويطلع العديد من البلدان في آسيا والمحيط الهادئ وفي أفريقيا على نهجه الإنمائي. وقد رحب بإعادة فتح مكتب بانكوك التابع لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٥ - **السيد سينها** (الهند): قال إن السنتين الماضيتين شهدتا إنجازات مهمة على الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي أعقاب الموجة الأخيرة من الكوارث الوطنية في منطقة البحر الكاريبي والمكسيك وأجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، قدمت حكومة بلده مساهمة في جهود الإغاثة وإعادة التأهيل، متحلية في ذلك بروح التضامن. واستدعت تلك الأزمات تجديد الاهتمام بالعوامل البشرية في تغير المناخ، وسلطت الضوء على ضرورة الاهتمام بالقدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث والتحول إلى الطاقة المتجددة. وأضاف أن بلده يلتزم تماما بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وقد استضاف المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويتخذ كذلك إجراءات لتشجيع الانتقال إلى الطاقة المتجددة، وقد أطلق التحالف الدولي للطاقة الشمسية من أجل تعبئة الموارد العابرة للحدود الوطنية وتشجيع البحث والتطوير في ذلك المجال. وسيستضيف مؤتمر قمة للطاقة الشمسية تحت شعار ”Intersolar India 2017“ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٦ - وأشار إلى أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمر بالغ الأهمية حتى لا يحيد التركيز عن القضاء على الفقر باعتباره الهدف الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠. وسيكون من المهم للغاية في هذا الصدد كفالة ألا تتحول الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية إلى جهود أخرى، إذ من شأن ذلك أن يؤثر على آفاق التنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٧ - وأردف قائلا إن سياسات بلده الوطنية تركز على القضاء على الفقر، والرعاية الصحية، والتعليم، والمسائل الجنسانية، والمهارات والعمالة، وتطوير الطاقة والبنى التحتية. وتنفذ مبادرات في الوقت الحالي لتعزيز الشمول المالي، بما في ذلك زيادة فرص امتلاك حسابات مصرفية والحصول على القروض، وكذلك غاز الطهي المدعوم. ويولي بلده أهمية كبيرة إلى تعزيز الشراكات العالمية مع البلدان النامية الأخرى، لا سيما البلدان التي تكون أكثر ضعفا، عبر طائفة واسعة من القطاعات في إطار الهدف ١٧ من خطة عام ٢٠٣٠. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنشأ بلده صندوق الهند والأمم المتحدة للشراكة الإنمائية من أجل تعزيز إسهامه في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٨ - **السيدة نغوين** (فييت نام): قالت إنه يتعين على اللجنة الاستفادة من الزخم الذي تحقق في السنتين الأوليين من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالرغم من أن كل بلد مسؤول عن التعجيل بتنفيذ الأهداف، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لكفالة تهيئة بيئة مواتية للقضاء على الفقر ومعالجة انعدام المساواة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد برزت عدة أولويات ينبغي تناولها على وجه السرعة على الصعيد الدولي. ويتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجال التنمية تكثيف جهودها لمساعدة البلدان الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية، بما في ذلك بلدها. ومن أجل تعزيز التأهب، من الضروري إيجاد حلول طويلة الأجل ومتكاملة. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب بلدها بخطة العمل التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والرامية إلى التصدي للتذبذب الجنوبي المرتبط بظاهرة النينيو.

٤٩ - ومن الضروري أيضا العمل على تحقيق تكافؤ الفرص على صعيد التجارة الدولية عن طريق تعزيز نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بالإنصاف والانفتاح والشفافية والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز والشمول لتمكين البلدان من القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٥٠ - وأعربت عن أسفها لأن فوائد الابتكارات العلمية والتكنولوجية مازالت تشكل أملا بعيد المنال بالنسبة لمعظم الفقراء. ورغم التقدم السريع الذي أحرزه بلدها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنه يواجه تحديات من قبيل بطء نمو التجارة الإلكترونية والفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولذا فإن حكومة بلدها تدعو الشركاء الإنمائيين إلى الاضطلاع بدور رائد في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعارف. وأعربت عن ترحيب بلدها بالجهود الرامية إلى تفعيل آلية تيسير التكنولوجيا.

٥١ - وأردفت قائلة إن بلدها، بوصفه بلدا ينتمي إلى الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، مازال يعاني من أوجه ضعف متأصلة. وقالت إن وفدها يدعو البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ برامج تمويل أخرى بشروط ميسرة لتعزيز قدرة البلدان المتوسطة الدخل على الصمود. وفي هذا الصدد، حثت منظومة الأمم المتحدة على وضع أساليب شاملة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ تدابير تتجاوز متوسط دخل الفرد.

٥٢ - **السيدة فيشر تسين** (إسرائيل): حثت أعضاء اللجنة على تجديد التزامهم بخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس. فبعد عامين من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، من المهم إعادة النظر في أهدافها الإنمائية البارزة وكفالة تحقيقها عما قريب. وقالت إن بلدها يعمل على جبهات عدة ومع العديد من الجهات صاحبة المصلحة لضمان إحراز تقدم. وستظل أولوياته متمثلة في النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، ورعاية العقول الشابة في جميع أنحاء العالم، وتشجيع روح المبادرة والابتكار. وهو ملتزم بتعزيز التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة من أجل تحقيق عالم خال من الجوع.

٥٣ - وشددت على أهمية تحسين التنسيق بين اللجنة وسائر هيئات الأمم المتحدة بغية تنسيق عمل اللجنة المتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ لضمان تحقيق أكبر أثر ممكن. ومن هذا المنطلق، أعربت عن أمل وفد بلدها في أن تكون الأولوية داخل اللجنة للشراكة والاحتراف وليس للسياسة.

٥٤ - **السيد كونونوشينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن من المهم الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات اللجنة لتعزيز التنمية المستدامة،

بما في ذلك تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن الاستجابة للتحديات الجديدة الطويلة الأجل التي يصعب التنبؤ بعواقبها.

٥٥ - وأردف قائلا إن بلده يعمل بصورة منهجية على زيادة مساهمته في التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ برامج بيئية واسعة النطاق، بما في ذلك في منطقة القطب الشمالي وإمداد الأسواق العالمية بكميات متزايدة من الأغذية عالية الجودة وتوسيع نطاق مشاركته في برامج منظمة الصحة العالمية. وفي عام ٢٠١٦، خصص مبلغ ١,١٦ بليون دولار لدعم أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن بلده قد شطب في السنوات الأخيرة ٢٠ بليون دولار من الديون المستحقة على بلدان أفريقية.

٥٦ - وأعقب ذلك بقوله إن المسائل الأكثر إلحاحا أمام اللجنة من وجهة نظر بلده هي العولمة وتطوير التكنولوجيا ومكافحة تغير المناخ وتنمية الموارد البشرية. وينبغي أن تقوم العولمة على الانفتاح أمام التعاون وعلى التعاون الدولي الواسع النطاق القائم على المساواة في الحقوق بين جميع المشاركين واحترام مصالحهم المشتركة، وليس على ما تمليه الاعتبارات الاقتصادية أو السياسية وفرض القرارات من جانب واحد. ويمكن أن تشكل مبادرات التكامل العناصر الهيكلية لتلك العملية. ويمكن أن يؤدي اعتماد اتفاقات متعددة الأطراف وثنائية، بما في ذلك اتفاقات بشأن مناطق التجارة الحرة، إلى إقامة شراكات هامة من شأنها أن تفتح صفحة جديدة في تاريخ العولمة. وذلك هو الهدف من الشراكة الأوروبية الآسيوية الواسعة النطاق التي اقترحها رئيس الاتحاد الروسي والتي ستشمل الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومبادرة ''حزام واحد، طريق واحد'' ومبادرات التكامل الأوروبية الآسيوية الأخرى، وستنفذ مشاريع مشتركة هامة في مجالات النقل والطاقة والاتصالات، مما من شأنه أن يتيح فرصا جديدة للتنمية.

٥٧ - ولا يمكن تجاهل ممارسة فرض قيود مالية وتجارية من جانب واحد كأداة للضغط على المعارضين السياسيين الأجانب. ومن شأن أي جزاءات تتجاوز قرارات مجلس الأمن أن تؤدي إلى نتائج عكسية ؛ وقال إن بلده يدعو إلى رفض تلك الممارسة رفضا باتا.

٥٨ - ويلزم إيلاء اهتمام جاد للمخاطر المتزايدة التي يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي والتي تطرحها الديون الوطنية وديون الشركات على السواء. ومن المهم إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية يمكن تفعيلها في الحالات التي تنشأ فيها مشاكل من هذا القبيل في بلد مثقل بالديون.

٥٩ - ومن المهم النظر بتمعن في المسائل التي ينطوي عليها التطور التكنولوجي، ولا سيما الاقتصاد الرقمي، الذي أدى إلى استحداث نماذج جديدة نوعيا للأعمال التجارية والتجارة واللوجستيات والصناعة التحويلية، والذي يغير شكل التعليم والرعاية الصحية والحوكمة والاتصالات، مما يؤدي إلى إيجاد نموذج جديد للتنمية. وينبغي وضع مجموعة جديدة ومرنة من المعايير الدولية لإدماج التكنولوجيات الرقمية في جميع مجالات الحياة، وذلك في جميع الحالات التي تراعى فيها الحاجة إلى ضمان أمن المعلومات للدولة والأعمال التجارية والجمهور.

٦٠ - وليست مكافحة تغير المناخ مسألة تتعلق بحماية البيئة فحسب، بل مسألة اقتصادية أيضا. وسيتطلب تحقيق الهدف الذي حددته اتفاقية باريس، والمتمثل في كفالة أن لا يتجاوز ارتفاع درجة الحرارة درجتين مئويتين، إدخال تحديثات ضخمة على الصناعات التحويلية. وقد شرع المجتمع الدولي وفرادى البلدان للتو في التماس التمويل اللازم لإحداث هذا التحول. وقال إن بلده التزم طوعا بتخفيض انبعاثاته بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٧٠ في المائة من المستوى الذي وصلت إليه في عام ١٩٩٠. واستدرك قائلا إن بلده سيتخذ قرارات محددة تراعي القرارات المتعلقة بتفعيل اتفاق باريس التي ينبغي اتخاذها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦١ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للموارد البشرية. وقد أصبحت مسألة البطالة، ولا سيما بطالة الشباب، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. يقترح بلده، كأحد التدابير الرامية إلى معالجة هذه المسألة، أن يشارك الشركاء في إنشاء مجموعة روسية دولية علمية وتكنولوجية تدعم المشاريع الناشئة، بطرق من بينها تمويل المشاريع، وتشغيل شبكة من المختبرات لإجراء بحوث علمية مشتركة، وبناء هياكل أساسية تجارية حديثة، بما في ذلك مراكز للخدمات التجارية والمؤتمرات.

٦٢ - وقال إن وفد بلده يدعو جميع البلدان والأطراف المهتمة إلى حشد جهودها للتغلب على الاختلالات الحالية وضمان النمو المستدام في الاقتصاد العالمي ووضع قواعد عادلة للتجارة والمنافسة والحد من الفقر وإيجاد حل للمشاكل الحادة التي تواجه العالم في مجال حماية البيئة.

٦٣ - **السيدة خيني** (ميانمار): قالت إنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز، توجد درجة عالية من عدم المساواة في جميع المناطق ولا تزال أقل البلدان نموا، بما في ذلك بلدها، متخلفة جدا عن الركب في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه،

ما زالت هناك تفاوتات بين أقل البلدان نموا التي استوفت معايير الرفع من القائمة وتلك التي مازالت تعاني من الفقر. وبغية القضاء على عدم المساواة واستئصال شأفة الفقر، يلزم اتباع نهج متكاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتأخذ الاحتياجات والأولويات الفريدة لكل بلد على حدة في الاعتبار. وأردفت قائلة إن الالتزام القوي بالشراكة العالمية يكتسي أهمية بالغة، لاتقل عن أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. وقالت إن وفد بلد ها يساوره القلق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٦، وكذلك الانعكاسات الاقتصادية التي أعقبت الانخفاض العالمي في أسعار السلع الأساسية وتباطؤ حركة التجارة العالمية.

٦٤ - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يرحب بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، ويشدد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تبادل المعارف والموارد. وأضافت قائلة إن تتبع التقدم المحرز على نحو سليم واتخاذ قرارات مستنيرة خلال القيام بذلك يتطلبان الاستثمار في تعزيز القدرات الإحصائية. وتحقيقا لتلك الغاية، أعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتماد إطار المؤشرات العالمية ؛ وقالت إن حكومة بلدها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشرت مؤخرا تقريرا وطنيا يتضمن بيانات خط الأساس المتعلقة بما نسبته ٦٠ في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٦٥ - وثمة تحد آخر بالغ الأهمية يتمثل في تغير المناخ الذي يؤثر بشكل غير متناسب على أشد السكان فقرا وضعفا في العالم. وتابعت قائلة إن بلدها، شديد التعرض للكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، قد صدق مؤخرا على كل اتفاق باريس وتعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو. واستدركت قائلة إن بلدها يساوره القلق إذ أن العديد من أقل البلدان نموا قد يعجز عن التغلب على التحديات المالية التي يطرحها تنفيذ اتفاق باريس، ويحث على بذل المزيد من الجهود لجعل تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ أكثر يسرا بالنسبة لها.

٦٦ - وتهدف سياسة بلدها الوطنية لعام ٢٠١٦ في المجالين الاقتصادي والإنمائي إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة يكون محورها الإنسان. وقالت إن حكومة بلدها تواصل جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار، وهما أمران أساسيان لتحقيق تنمية مستدامة ومنصفة. ويجري حاليا الاضطلاع بعملية سلام ومصالحة، وقد عقد مؤتمرا سلام للاتحاد من أجل إقامة اتحاد ديمقراطي فيدرالي. وفي الوقت نفسه، يستثمر بلدها بدرجة أكبر في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والهياكل الأساسية، وينفذ خارطة طريق للإدماج المالي وضعت بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تتعاون تعاونا وثيقا مع شركائها في التنمية لتحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمياه المتفق عليها دوليا. وسوف يستضيف بلدها مؤتمر القمة الثالث للمياه في آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمياه الذي سيعقد يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بهدف تعزيز الالتزامات السياسية الإقليمية المتعلقة ببناء اقتصادات قادرة على التكيف مع المناخ وقائمة على أساس ضمان الأمن المائي.

٦٧ - **السيد ميزا – كوادرا** (بيرو): قال إن خطط حكومة بلده وسياساتها في مجال التنمية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتراعي الأولويات والاحتياجات والظروف الوطنية، ولا سيما التنوع البيولوجي والثقافي في البلد. وأردف قائلا إن بلده يشجع حماية حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويقدم خدمات عامة عالية الجودة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على شعبها. وتمثل كفالة الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي أولويته القصوى. ويتخذ بلدها، بوصفه عضوا في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، إجراءات تستهدف تعزيز حق كل فرد في الحصول على تلك الخدمات.

٦٨ - وأعرب عن التزام بلده أيضا بالتنفيذ الفعلي لاتفاق باريس. وبناء على ذلك، فقد أنشأ بلده فريقا عاملا متعدد القطاعات لتوجيه عملية الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون بغية الوفاء بالتزاماتها الوطنية الطوعية وإتاحة إمكانية إدماج تدابير التكيف مع تغير المناخ في سياساته الخاصة بالتنمية المستدامة بهدف الحد من مواطن الضعف.

٦٩ - وقد أظهرت الأعاصير والزلازل المدمرة التي وقعت مؤخرا أن الكوارث الطبيعية تؤثر على جميع البلدان بغض النظر عن الفئة التي تنتمي إليها من حيث التنمية. وسيواصل بلده، بوصفه بلدا يعاني من الهشاشة في مواجهة الكوارث، المشاركة بنشاط في أنشطة اللجنة من أجل تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٧٠ - **السيدة رودريغيز كاميخو** (كوبا): قالت إن بلوغ أهداف التنمية المستدامة يتطلب التزاماً قوياً وإرادة سياسية وتعاوناً بين جميع

الدول الأعضاء. وعلى اللجنة أن تعمل على أساس المناقشة البناءة والاحترام المتبادل والمساواة في السيادة بين أعضائها. ويجب ضمان الامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنع فرض المقترحات غير التوافقية التي لا تمثّل سوى مصالح البلدان المتقدمة. ولدى نظر اللجنة في مواضيع الاقتصاد الكلي والمالية والأعمال التجارية والتنمية المستدامة، ينبغي لها أن تسعى إلى إزالة العقبات والثغرات والتحديات التي تؤثر بوجه خاص على البلدان الأشد ضعفاً.

٧١ - وأضافت أن عامين مرّا على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وعدم المساواة في العالم والاستقطاب الاجتماعي لا يزالان مستمرين، بل إنهما تفاقما، سواء داخل البلدان المتقدمة أو بينها وبين البلدان النامية. ولم تُظهر أقوى الدول إرادة سياسية والتزاماً حقيقياً للوفاء بالتزاماتها الدولية. ويتعيّن وضع هيكل مالي دولي جديد لتغيير النظام الاقتصادي الدولي السائد والقضاء على احتكار التكنولوجيا والمعرفة. وينبغي للبلدان الصناعية أن تعترف بديونها التاريخية وأن تلتزم بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. فلم يعد من الممكن تأجيل إعمال الحق في التنمية.

٧٢ - وتابعت قائلة إن الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي أعربت مراراً وتكرارا عن رفضها فرض تدابير قسرية انفرادية تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، لا سيما في البلدان النامية. وقالت إن بلدها يرفض بشدة تلك الممارسة ويحثّ مرة أخرى الدول على أن تمتنع عن إصدار وتنفيذ بصورة انفرادية تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد عانى الشعب الكوبي من آثار هذه التدابير لأكثر من ٥٠ عاماً نتيجة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني واللاأخلاقي والظالم الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة. لكن حتى في مواجهة هذه الظروف الصعبة، ظل شعب كوبا ملتزماً بتحديث نموذجه الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق خطته للتنمية لعام ٢٠٣٠ بغية بناء دولة اشتراكية مستقلة وذات سيادة ومزدهرة وديمقراطية ومستدامة.

٧٣ - وأشارت إلى أن الأمم المتحدة تضطلع بعملية إصلاح طموحة ينبغي إجراؤها بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع من خلال مفاوضات حقيقية تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. ويجب أن يكون الإطار الإنمائي الجديد عالمي الطابع وقابلاً للتطبيق على الصعيد العالمي ومناسباً للبلدان كلها بغية التصدي للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة، مع مراعاة أن لكل بلد واقعاً مختلفا وقدرات ومستويات إنمائية مختلفة، وأيضاً مع احترام السياسات والأولويات الوطنية.

٧٤ - وبيّنت أن تغير المناخ وآثاره العالمية يمثّلان تحدياً كبيراً آخر يهدد بقاء الجنس البشري. ومع أن اتفاق باريس لا يكفي للحفاظ على الكوكب للأجيال المقبلة، فإنه نقطة بداية ويجب المحافظة عليه وتطويره. ولا يمكن لأي بلد أن يتنصل انفرادياً من مسؤولياته الدولية والتاريخية المشتركة أو أن ينسى دينه الإيكولوجي للبشرية وللأجيال المقبلة. وعلاوة على ذلك، على البلدان المتقدمة أن تغيّر أنماطها غير الرشيدة في الإنتاج والاستهلاك، وأن تحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وأن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالتمويل وبنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٧٥ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه رغم الإقرار بأن مسؤولية التنمية تقع أولا على عاتق الحكومات الوطنية، فإن مواجهة الإرهاب مسؤولية دولية وإقليمية مشتركة. وقد أثبتت الأزمة التي تمر بها بلاده أن الإرهاب الذي يتم تسخيره لتحقيق أجندات سياسية لم يستهدف الهياكل التنموية والإرث الثقافي لسوريا فحسب، وإنما بات خطراً يستهدف الأمن والسلام وفي العالم كله. وأشار إلى رفض الإجراءات القسرية الأحادية التي تكاد تكون إرهاباً من نوع آخر. إضافة إلى ذلك، تنشأ عوائق كثيرة تحد من القدرة على تحقيق واستدامة التنمية نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في استغلال الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل أو استنفادها.

٧٦ - وأضاف أن بلده يسعى إلى الانتقال إلى ما بعد الأزمة، فكانت إحدى أهم الخطوات في هذا المجال إقرار مشروع " البرنامج الوطني لسورية ما بعد الأزمة"، كما تم إطلاق " المشروع الوطني للإصلاح الإداري" لمكافحة الفساد. وبلده بصدد استكمال الإجراءات الخاصة بالانضمام لاتفاق باريس للمناخ، ويشدّد على أهميته في إطار تعزيز بناء قدرات الدول النامية ودعمها بالتكنولوجيا الصديقة للبيئة. ولكن بعض الدول للأسف ما زالت تتعمد تجاهل مبادئ السيادة الوطنية على الموارد وتتجنب الخوض في آثار تطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب. واختتم بالقول إنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية مستدامة.

٧٧ - **السيد مهورا** (ملاوي): قال إنه على الرغم من إحراز تقدم كبير خلال العام الماضي، فإنه يجب تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على إيجاد المزيج الصحيح من السياسات لتمكين المؤسسات على جميع المستويات من أجل

التكيف مع المشهد العالمي المتطور والمتغير باستمرار. وقد عدّل بلده مبادراته الإنمائية للتركيز على تعزيز الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والاستدامة البيئية.

٧٨ - وبيّن أن بلده يعترف بالدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي والتنمية، ومن ثم باشر بمشروع في نيسان/أبريل ٢٠١٧ لربط جميع قطاعات الاقتصاد الرئيسية والوكالات الحكومية بشبكة ألياف بصرية عالية السرعة. ويرحّب بلده بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، ويتطلع إلى تفعيله تفعيلاً كاملاً.

٧٩ - وأضاف أن التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللحد من الفقر، لكنها ليست حلاً سحرياً لتحقيق التنمية ويجب أن تتزامن مع غيرها من السياسات والهياكل التمكينية. بيد أن التجارة الدولية عندما اقترنت بسياسات محلية مناسبة وبيئة خارجية داعمة، كانت من أقوى الحوافز للتحوّل الاقتصادي في البلدان الفقيرة، بما في ذلك في أفريقيا. وتواجه البلدان النامية عقبات تحول دون استفادتها من الترتيبات التجارية، مثل قواعد المنشأ ومعايير المنتجات؛ ويجب التصدي لهذه الحواجز التي تعترض اندماجها في النظم التجارية المتعددة الأطراف.

٨٠ - وأشار إلى أن الفقر هو العامل الشامل الرئيسي الذي يؤثر في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بالنظر إلى إطارها الزمني القصير. ويجب توفير المساعدة المالية والتقنية تمشياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقات الدولية، ويجب دعم نقل المعارف وصنع القرار بصورة منصفة من أجل معالجة مسائل الأمن الغذائي والتدهور البيئي وعدم المساواة. ومن المهم ضمانُ توافر بيانات مصنّفة دقيقة وتمويل إنمائي كافٍ، وتحقيقُ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨١ - **السيد إنغوانيز** (مالطة): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس تدلّ على زيادة التركيز على التنمية المستدامة على مدى العامين الماضيين. وفي حين أن الملكية الوطنية أساسيةٌ لتنفيذ تلك الصكوك العالمية تنفيذاً كاملاً وفعالاً، فإن بإمكان الأمم المتحدة تقديم قيمة مضافة في مجالات سياساتية مختلفة؛ ويرحّب بلده بتنشيط جدول أعمال اللجنة وبإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٨٢ - وقال إن بلده فخور بالنتائج التي تحققت خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، حيث تولّى للمرة الأولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، ومن هذه النتائج التوصل إلى توافق آراء أوروبي جديد بشأن التنمية تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة واعتماد بيان مالطة بشأن القضاء على بدانة الأطفال خلال الاجتماع الرابع الرفيع المستوى للبلدان الصغيرة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٨٣ - وعلى الصعيد الوطني، أطلق بلده استراتيجية للحد من الفقر وللإدماج الاجتماعي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، تتسم باتباع نهج شامل وقائم على المشاركة يستند إلى قيم التضامن والمساواة والكرامة واحترام حقوق الإنسان الأساسية والعدالة الاجتماعية. وتهدف الاستراتيجية إلى معالجة تحديات شاملة ثلاث، هي: تعزيز التنمية المستدامة، والتشجيع على التمكين والتضامن الاجتماعي، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية، مع التركيز بصفة خاصة على الفئات الضعيفة.

٨٤ - وأضاف أن بلده يتصدّر مبادرات الحد من الإفراط في صيد الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي البحري. ويندرج الحفاظ على الأرصدةَ السمكية في صميم سياساته الحكومية، وقد وضع بلده أهدافاً طموحة وقطع التزامات تتجاوز التزاماته الدولية والتزاماته في إطار الاتحاد الأوروبي. وسيواصل بلده الإسهام في الإدارة الرشيدة للمحيطات من خلال استضافة مؤتمر بعنوان ”محيطنا، محيط من أجل الحياة“ في مالطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتصدّر بلده أيضاً، بوصفه الرئيس الحالي للكومنولث، مبادرة لوضع ”ميثاق أزرق“ لمساعدة بلدان الكومنولث على بلوغ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٥ - **السيد محمد - أمينوف** (طاجيكستان): قال إنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، فإن البلدان النامية لا تزال تواجه تحديات في تنفيذها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلبّي احتياجات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل تلك الاحتياجات النقل العابر والبنى التحتية والتجارة وتيسير التجارة والتصنيع والتكامل الإقليمي ووسائل التنفيذ وتغير المناخ. ويجب تزويد تلك البلدان بالمساعدة التقنية وبناء قدراتها بطريقة مستدامة ومصممة لتلبية احتياجاتها وبغية التصدي للثغرات في البنى التحتية التكنولوجية ولأوجه النقص في القدرات. وقال إن بلده يحثّ البلدان المتقدمة على الوفاء بما تبقّى عليها الوفاء به من التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٨٦ - وأضاف أن بلده يؤيد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار الولايات المسندة من الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، وبدون الفصل بين التنمية والمساعدة الإنسانية وغير ذلك من المسارات.

٨٧ - وقال إن حكومة بلده تولي أهمية كبيرة لتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمياه والهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وقد قادت جهوداً لإطلاق العقد الدولي للعمل ”الماء من أجل التنمية المستدامة“ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ونظّمت حدثاً رفيع المستوى تحت شعار ”نحو تنفيذ العقد الدولي للعمل ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨“، وهو منبر مهم للرصد والمتابعة. وستُنظَّم مناسبات أخرى تتصل بالمياه في عام ٢٠١٨ بمناسبة انطلاق هذا العقد.

٨٨ - **السيدة بيكو** (موناكو): قالت إن العولمة حفزت النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي لكنها أثّرت سلباً على الكثير من البلدان والفئات السكانية، الأمر الذي تسبب بمعارضة شديدة لكل من العولمة وتعددية الأطراف. ويبدو أن السلام والأمن الدوليين معرضان للخطر أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تساعد الابتكارات التكنولوجية المستمرة، ولا سيما في مجالَي الطاقة والمعلومات، على التوصل إلى حلول طويلة الأمد للحفاظ على الكوكب وضمان مستقبل مزدهر للجميع. وتمثّل أهداف التنمية المستدامة فرصة لاستحضار المبادئ والطموحات المشتركة وإحداث تغيير جذري.

٨٩ - وأشارت إلى أنه لا يمكن أن يكون القطاع العام وحده المسؤول عن رفاه المجتمع خلال ذلك التحول، وإن كان عليه تهيئة الظروف التي تعزز المشاركة الكاملة للجميع وتضمن احترام المصلحة العامة. وقد منحت الثورة التكنولوجية والصناعية المستمرة نفوذاً كبيراً للمؤسسات التجارية والمجتمع المدني في جميع مجالات العلاقات الدولية. ولذلك من المهم أن تترافق هذه التغيرات العميقة باعتراف بالمسؤولية المشتركة للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. لكن هناك اتجاه متزايد يتمثّل في انعدام الثقة بين هذه القطاعات وداخلها؛ ويتطلب ذلك تحسين أطر الحوكمة، التي يجب أن تكون أكثر شمولاً للجميع بغية تعزيز سلوك أكثر اتساما بالمسؤولية وتنفيذ استجابات مشتركة من أجل تعزيز الشراكات.

٩٠ - وبيّنت أن الأمير ألبير الثاني أمر الحكومة في موناكو بأن تصلح نموذجها الاقتصادي، بما في ذلك إدارة التراث الطبيعي وتنفيذ خطة للطاقة تركز على المناخ واستحداث مبادرات لضمان استدامة المدينة وتعبئة السكان. وقد تشمل الجهود التعمير والنقل المراعيين للبيئة، والإدارة المستدامة للمياه والنفايات. والإمارة بصدد تنفيذ خطة طموحة للمسؤولية البيئية والقيام باستثمارات كبيرة في مجال التنمية الحضرية بغية تحديث بناها التحتية. فقد أنشأت هيئة رسمية تجمع بين الشركاء من القطاعين العام والخاص من أجل رصد التطورات في مجال الصناعة من أجل تحقيق اقتصاد مستدام ومتنوع. وهي تقدّم الدعم أيضاً إلى المنظمات غير الحكومية المحلية لتضع مبادرات مرتبطة بخطة عام ٢٠٣٠.

٩١ - وعلى صعيد البحث والتطوير، بيّنت أن بلدها خطا خطوات مهمة في إقامة شراكات بين الشركات الخاصة والباحثين. وقد رحّب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز ونشر التكنولوجيا المسجلة الملكية من خلال تنظيم مناسبات تجمع العلماء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية والشركات الخاصة من جميع أنحاء العالم.

٩٢ - وأضافت أن النقل عنصر مهم في التنمية المستدامة، لذا دعم بلدها مشاريع أرسلت في رحلة حول العالم أول سفينة وطائرة تعملان بالطاقة الشمسية حصراً. وعُقدت أنشطة أخرى بشأن الطاقة المتجددة والمركبات الخضراء، وأنشأ بلدها أيضاً حاضنة للأعمال التجارية لفائدة الشركات المبتدئة توفر التمويل للمشاريع الابتكارية في مجال التكنولوجيا. وسيواصل القيام باستثمارات كبيرة للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد والجهات الفاعلة اللازمة من أجل تعزيز البحث والابتكار. وسيزيد بلدها ما يقدّمه من مساعدة إنمائية رسمية زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٢٠، تحديداً لصالح أقل البلدان نمواً.

٩٣ - **السيد هان** (جمهورية كوريا): قال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب مناقشة مستمرة لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف إزالة الصوامع وتعزيز الصلة بين الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. ومن الحيوي أيضا تحسين الهيكل التمويلي لحفز التعاون فيما بين الوكالات ومع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما يشمل القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والصناديق الرأسية، بينما يتم تفادي

المنافسة غير المجدية بين الوكالات. ومن الأهمية بمكان زيادة المساءلة والشفافية إلى جانب تعزيز الفعالية والكفاءة.

٩٤ - وأضاف أن متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضه على نحو فعال يتسمان بأهمية بالغة. وأن بلده يرحب باختتام أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ بنجاح، ويتطلع إلى مواصلة تعزيز وتحسين عملياته. وشدد على أهمية البيانات المصنفة الجيدة النوعية وعلى ضرورة أن تتمتع جميع البلدان بقدرات إحصائية وطنية لكفالة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحب أيضا بنتائج المنتدى الثاني لتمويل التنمية.

٩٥ - وبوصفه من الموقعين على اتفاق باريس، فإن بلده سيفي بتعهداته وسيشارك بنشاط في متابعة المفاوضات الجارية لوضع مجموعة القواعد اللازمة لتنفيذه، بموجب التكليف الصادر عن الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف المعقودة في عام ٢٠١٦. وعلى المستوى الوطني، إن بلده بصدد مضاعفة جهودها لتحقيق غاية خفض انبعاثات غازات الدفيئة المحددة لعام ٢٠٣٠ من أجل التحول إلى اقتصاد مستدام منخفض الكربون. وسيسعى أيضاً إلى دعم البلدان النامية في مواجهة تغير المناخ والتكيف معه عن طريق الصندوق الأخضر للمناخ والمؤسسة العالمية للنمو الأخضر.

٩٦ - ويجب تعزيز الجهود المبذولة من أجل الحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما في ضوء حجم الأحداث الأخيرة وتواترها. والحضرنة المستدامة عنصر أساسي للتنمية المستدامة، ولا سيما في ضوء الخطة الحضرية الجديدة للقرن الحادي والعشرين. وقال إن بلده مستعد للمشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالاقتران مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩٧ - واسترسل قائلا إن بلده مستعد، بينما يستمر في تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في سياساته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، لتبادل خبرته الإنمائية في الجوانب ذات الأولوية من خطة عام ٢٠٣٠ مثل التعليم والصحة والمسائل الجنسانية والنمو المستدام والشامل للجميع وسيادة القانون والحوكمة.

٩٨ - **السيدة ميخيا فيليز** (كولومبيا): قالت إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يثبت ضرورة التركيز على الكفاءة وتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس وطويلة الأجل. وينبغي أن تسعى تلك العملية إلى تجنب الازدواجية وتوفير أقصى حد من الموارد وتحديد ولايات الوكالات بشكل أكثر وضوحاً والاستجابة لأولويات الدول الأعضاء. ويمثل إصلاح موئل الأمم المتحدة، على سبيل المثال، فرصة لجعل الوكالة نموذجاً للشفافية والكفاءة، ويساعد في تيسير التنمية المستدامة والتنفيذ الكامل للخطة الحضرية الجديدة.

٩٩ - وفي سياق الإصلاح، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام إلى تمويل التنمية. ومن المهم مواءمة عملية الإصلاح العامة مع خطة عمل أديس أبابا من أجل التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان التغلب على الجمود المترسخ في النظام الدولي لتمويل التنمية الذي يفيد بعض المصالح ويفتقر إلى المساءلة. ومن المهم جدا أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المتعلق بالمناخ. وينبغي أخذ الحاجة إلى تعبئة كل من الموارد المالية وغير المالية في الاعتبار لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

١٠٠ - وبينما تناقش اللجنة الآليات اللازمة ليس فقط للنهوض بنقل التكنولوجيا بل أيضا بجميع الالتزامات الأخرى المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، يجب أن لا يغيب عن البال أن البلدان المتوسطة الدخل تحتاج إلى فرص مختلفة لتعبئة الموارد الخارجية وللوصول إلى أسواق رأس المال والتمويل الميسر والتجارة، فضلا عن أدوات اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي العالي الجودة. وينبغي استكشاف علاقة منظومة الأمم المتحدة مع الكيانات المالية الدولية والقطاع الخاص وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة على أعلى المستويات، كما ينبغي تعزيز العلاقات بين القطاعين العام والخاص بغية تحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠١ - **السيد سكينر - كلي** (غواتيمالا): قال إن بلده يأمل في أن تؤدي إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحقيق أوجه الكفاءة في تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط، مثل بلده، فضلا عن الوصول إلى تكنولوجيات التنمية وأدوات الرصد والمتابعة. ولا يزال الافتقار إلى بيانات مصنفة موثوقة يشكل عقبة أمام الرصد والمتابعة وتصميم السياسات الوطنية الملائمة. وقد بدأ بلده بالفعل تنفيذ عملية مواءمة التزاماته بموجب خطة عام ٢٠٣٠ مع خطته للتنمية الوطنية وإدماجها فيها.

١٠٢ - ويُعتبر التمويل من أجل التنمية مفتاح النجاح للمنظومة الإنمائية بعد إصلاحها. وقال إن بلده يشعر بالقلق من تضاؤل إمكانية الحصول على التمويل الميسر بفعل ارتفاع الدخل القومي

ويحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية إضافة إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على اعتماد سياسات توفر دعماً متزايدا على نحو تدريجي ومتعاقب بحيث تستجيب بشكل أفضل للحقائق والتحديات المختلفة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل وتكفل الاستخدام الفعال للموارد.

١٠٣ - وثمة شاغل آخر هو التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما في سياق تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وقال إن بلده معرض بشدة لخطر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي نظرا إلى أن السلع الأساسية الزراعية تمثل نحو ٢٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي، ذلك إضافة إلى مشكلة التلاعب بالأسواق. ومن المهم تحسين تنظيم الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد الدولي وزيادة شفافيتها من أجل الحد من التقلبات.

١٠٤ - وتمثل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة أيضا أولوية عليا بالنسبة لبلده الذي حقق بعض النجاح في استرداد أموال كان قد تم غسلها في أعقاب تطبيق عدد من القوانين التي اعتمدت مؤخرا. وأعرب عن أمله في أن تعتمد البلدان الأخرى ممارسات فضلى مماثلة في ضوء كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٠٥ - وينبغي أن تؤدي إعادة هيكلة موئل الأمم المتحدة إلى قدر أكبر من الكفاءة والشفافية والمساءلة وفقا لمقتضيات الخطة الحضرية الجديدة. كما ينبغي للوكالة الانخراط في التعاون الشامل مع سائر وكالات الأمم المتحدة والحكومات المحلية والجهات المعنية الأخرى في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة.

١٠٦ - وفي الختام، شدد على أهمية كفالة السلام الدائم والوقاية المستدامة باعتبار ذلك أساسيا للإصلاح الذي يهدف إلى تحقيق الوعد التأسيسي للمنظمة: تحرير الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وقال إن بلده يشاطر الرأي القائل بأن زيادة الاستثمار في الوقاية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من النزاعات الاجتماعية والمسلحة؛ ويمثل العمل الجاري في مجال التنمية استثماراً في الوقاية.

١٠٧ - **السيد أعليات** (موريتانيا): قال إن بلده أحرز تقدما كبيرا في تحقيق أجندات التنمية المستدامة وأهدافها الطموحة بفضل اعتماد سياسات يسرت تحسن المستوى المعيشي للسكان ومكنت من فتح المجال أمام الاستثمار حيث تم تبسيط الإجراءات في مناخ أعمال شفاف. وأضاف أن بلده يحرص على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأجندة التنمية الأفريقية لعام ٢٠٦٣. وقال إن الدولة تعمل على إدماج الشباب في الحياة العملية، وقد تبنت سياسة التمييز الإيجابي، وهو ما مكن المرأة في بلاده من تبوء أعلى المناصب في الإدارة حيث أصبحت حاضرة في قطاعات ظلت لعقود حكرا على الرجال. كما حظيت النساء المنتخبات بسلسة تكوينات من أجل رفع أدائهن وزيادة مردوديتهن، كما جرى تسهيل ولوج النساء لتمويل المشاريع الصغيرة، وخاصة النساء الريفيات.

١٠٨ - وفي المجال الصحي، أحرز بلده تقدما كبيرا حيث تم إنشاء البنى الصحية وتجهيزها بأحدث المعدات وتكوين الكادر البشري، وتحسين الغطاء الصحي لجميع المواطنين، وتعزيز المنظومة الصحية الوطنية والرفع من قدرتها على مواجهة الأوبئة والاستجابة للظروف الطارئة، بالإضافة إلى تقليص نسبة الوفيات عند الأطفال والأمهات والقضاء على مرض نقص المناعة. وقد أدخلت الحكومة إصلاحات جذرية بغية تكريس مبدأ استقلال القضاء وترسيخ الحكم الرشد وإشاعة الشفافية في تسيير الشأن العام.

١٠٩ - وتابع يقول إن المناخ الصحراوي الحار يغطي ثلاثة أرباع التراب الوطني، مما حدا ببلاده إلى إدماج القضايا البيئية في صميم السياسات الوطنية لضمان استدامة النمو الاقتصادي، وحماية البيئة من خلال توسيع عمليات التشجير والعناية بالمحميات الطبيعية. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم مشروع السور الأخضر العظيم ومواكبة هذه المبادرة الأفريقية.

١١٠ - **السيدة كابيا** (سيراليون): قالت إن تحديد القضاء على الفقر باعتباره الهدف الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كان إنجازا كبيرا متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يرحب بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. غير أن الملايين من الناس في العديد من البلدان، بما فيها بلدها، لا يزالون يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع.

١١١ - وقالت إن بلدها حقق تقدما كبيرا في تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية وتحسين المؤشرات الاجتماعية. فقد ربط كل من الأهداف السبعة عشر والغايات الـ ١٦٩ لخطة عام ٢٠٣٠ باستراتيجيته الوطنية الثالثة للحد من الفقر، ”خطة تحقيق الرخاء“، التي تهدف إلى تحقيق مركز بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٥. وإن تنفيذ تلك الخطة قد أثر بالفعل بشكل إيجابي في بناء السلام في بلدها، وهو أحد التحديات الرئيسية التي تم التصدي لها على الرغم من أن بلدها لم يتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقا كاملا.

١١٢ - وأضافت أن بلدها، بوصفه من البلدان الخارجة من النزاع، يواجه تحديات هائلة، بما في ذلك ضعف هيكل الحوكمة والمؤسسات وانخفاض رأس المال البشري والافتقار إلى تمويل كاف يمكن التنبؤ به. ولذا فإنه يرحب بالاعتراف بضرورة توفير الموارد الكافية للبلدان المتضررة من النزاعات. ويمثل تدفق التمويل طويل الأجل والمستقر والذي يمكن التنبؤ به أمراً ذا أهمية حيوية. وعلى الرغم من التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه شركاء بلدها في التنمية، فإن التعاون الإنمائي الدولي المتواصل والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من الأمور الحيوية.

١١٣ - ويمكن أن يكون لتغير المناخ أثر مدمر على البلدان الهشة مثل بلدها. ومن دون تحسين فرص تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، يمكن أن تزيد الآثار الضارة من تقويض الأمن الغذائي وتهديد السلم والأمن العالميين. وقد حصدت الفيضانات والانهيالات الوحلية الكارثية التي حصلت مؤخرا في فريتاون أرواح ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص وشردت آلاف الأشخاص وألحقت أضرارا واسعة النطاق في بلد كان قد هزم قبل سنتين فقط فيروس إيبولا الفتاك.

١١٤ - ويؤدي التمويل العام الدولي دورا حاسما في تكملة التعبئة المحلية للموارد ؛ وتسعى بلدان عديدة من أقل البلدان نموا جاهدة إلى تطوير قطاعها الخاص واجتذاب الاستثمار الأجنبي الخاص الهام في مجالات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والصناعة التحويلية الخفيفة ومصائد الأسماك والتجارة والسياحة والصناعة.

١١٥ - **السيدة مولدويسايفا** (جمهورية قيرغيزستان): قالت إن بلدها، بوصفه الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، قدم في عام ٢٠١٧ التقرير الأول عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي؛ ولديه اقتناع راسخ بأن تجربة الجماعة يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف العالمية المشتركة. وقالت إن حكومة بلدها بصدد الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. وفي إطار برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، اضطلعت بعدد من المشاريع القوية لتحسين العبور والبنى التحتية، وحققت الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، وطورت قطاع طاقة مستقر. وستشمل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للعام ٢٠٤٠ المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة وتعكس التحديات التي تواجه البلد. وأحد هذه التحديات هو تعزيز مبادئ الحكومة الإلكترونية وبناء مجتمع منفتح. وتحقيقا لتلك الغاية، أطلق الرئيس برنامج Taza Koom بهدف تحويل البلد إلى دولة محورها الإنسان وقائمة على مبادئ الحوكمة الحديثة.

١١٦ - وأضافت أن مشاكل تغير المناخ تؤثر سلبا في جميع مجالات اقتصاد البلد بسبب زيادة تواتر الكوارث الطبيعية، مما يتسبب بالانهيارات الأرضية والانهيالات الوحلية والفيضانات والانهيارات الثلجية في المناطق الجبلية من البلد. وعلاوة على ذلك، وكما هو معروف جيدا، يقع عدد كبير من مدافن مخلفات اليورانيوم الكبيرة بالقرب من مصادر المياه والأنهار. وإذا وقع حادث في أي من تلك المواقع، فقد يتسبب تلوث الأنهار المجاورة في كارثة بيئية وإنسانية كبرى قد تهدد حياة وصحة ملايين الأشخاص، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع دول آسيا الوسطى. ومن هذا المنطلق، وبمبادرة م من بلدها، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٨/٦٨ المتعلق بدور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى. وتم تقديم نتائج أربع سنوات من متابعة تنفيذ ذلك القرار في مناسبة جانبية رفيعة المستوى خلال المناقشة العامة أثناء الدورة الحالية، نظمت بالاشتراك بين بلدها والاتحاد الأوروبي.

١١٧ - واسترسلت قائلة إن الذوبان السريع للكتل الجليدية في بلدها مقلق للغاية لأنها مصدر للمياه العذبة ليس لمنطقة آسيا الوسطى فحسب، بل للعالم بأسره. وتفيد التوقعات أن المساحة الإجمالية للكتل الجليدية في البلد قد تشهد تقلصا بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، وقد تختفي تماما بحلول عام ٢١٠٠. ولذا يدعو بلدها إلى إقامة مشاريع تعاونية للحفاظ على الكتل الجليدية في النظم الإيكولوجية الجبلية في البلدان ذات الأراضي المرتفعة.

١١٨ - وبقاء الجنس البشري، فضلا عن حفظ الغلاف الحيوي، معرض للخطر خلال الانتقال إلى التنمية المستدامة. فإن تغير المناخ يترتب عليه بالفعل خطر واضح يهدد مختلف أنواع الحيوانات النادرة والتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الجبلية في بلدها. وقد انخفض عدد نمور الثلوج في جميع أنحاء العالم بمقدار النصف منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي عام ٢٠١٣، أطلق بلدها منتدى عالميا للحفاظ على تلك الحيوانات ونظمها الإيكولوجية في إطار استراتيجية بيئية واحدة. وتولى منتدى دولي ثان، عقد في آب/أغسطس ٢٠١٧ في بيشكيك، قيادة مشروع إقليمي متعدد الأقطار للحفاظ على التنوع البيولوجي، كان بلدها قد اقترحه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.